رحلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: ماذا بعد؟

أماندا بول*

ملخص

واجهت تركيا مجموعة من العقبات، منذ بدء مفاوضات عضويتها مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، مما أدى إلى وصول المحادثات إلى طريق مسدود. ونتيجة لذلك، تباطأت الإصلاحات الداخلية، وأيقن الأتراك بشكل متزايد أنه لا أمل في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث لم تعد هناك ثقة بين الشريكين. وعلاوة على ذلك، فان كل هذه التطورات وقعت في الوقت الذي أصبحت فيه تركيا أكثر ثقة بنفسها وأصبح الاتحاد الأوروبي يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية. ومع إمتلاك تركيا إقتصاد أقوى بكثير من إقتصاديات عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلعب أنقرة دور بالغ الأهمية على الساحة العالمية، أدرك الكثير من الأتراك أنه من الأفضل لتركيا البقاء خارج الاتحاد الأوروبي. لكن من جانبة عاد الإتحاد الأوربي إلى محاولة بناء الثقة مع تركيا من خلال « خطة إيجابية جديدة» تتضمن اتخاذ خطوات لتحرير تأشيرات الدخول، كما ان تغيير القيادة في فرنسا أعطي الأمل في تحسن العلاقات.

في ظل عدم وجود "طريق سهل» للوصول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كان الطريق أمام تركيا معقدا وشاقا حتى وقتنا الراهن. فقد بدأت الرحلة منذ أكثر من خمسين عام، عندما كان فرانسيسكو فرانكو على رأس النظام شمولي في اسبانيا وقبل بناء جدار برلين، لذلك يمكن وصف هذه الرحلة بأنها قصة من التصورات الخاطئة وسوء الفهم والأحكام المسبقة، والتوقعات غير المنطقية، سواء تمكنت تركيا من الانضمام في نهاية المطاف، أو أدارت أنقرة ظهرها، فإن هذا الأمر سيظل مسألة مفتوحة.

منذ بدأت مفاوضات العضوية في اكتوبر من عام 2005، كان هناك تدهور تدريجي في العملية التفاوضية على مدى السنوات الثلاث الماضية، وتم تجميد المفاوضات، وقد كانا لكلا الجانبين دور في هذا المأزق، لكن يجب القاء اللوم، بشكل أكبر، على الاتحاد الأوروبي. ووما لا شك فيه أن معارضة عدد من الدول

* مركز السياسة الأوروبية
eu.epc@paul.a

الأعضاء مثل فرنسا وألمانيا، أدت إلى تسييس عملية التفاوض ووضعتها في فصول وعرقلتها دون داع. كما أنه في ظل غياب استراتيجية ورؤية لزعماء الاتحاد الاوروبي، وفي ظل مشكلة قبرص التي استمرت على مدار عقود وصلت المفاوضات، تقريبا، إلى طريق مسدود. كما أتي الرفض التركي بالالتزام بالتعهدات، واختيار تركيا ان تلعب وفق شروطها بنتائج عكسية أيضا.

اكتسب الأتراك شعورا بالثقة على نقيض الاتحاد الأوروبي المثقل بالديون والذي يشعر بالضيق. فلم يعد وجود للنفوذ المالي الذي كان يتعالي به الاتحاد الأوروبي على تركيا في الماضي.

تم فتح ثلاثة عشر فصلا من بين ال 35 فصلا، وتم اغلاق فصل (العلم والبحث) مؤقتا. كما تم تجميد ثمانية عشر فصلا بسبب الفيتو الصادر عن قبرص وفرنسا وألمانيا أو المجلس الأوروبي بصفة عامة، وبقي ثلاثة فصول؛ المنافسة السياسة، السياسة الاجتماعية والتوظيف، والمشتريات العامة – وجميعها فصول صعبة. ففصل المنافسة، على سبيل المثال، يتم تركه عادة حتى الإنتهاء من عملية التفاوض لأنه صعب ومكلف. عموما تم إغلاق الغالبية العظمى من تلك الفصول باستخدام قبرص حق النقض تذرعا بعدم وفاء تركيا بالتزاماتها الكاملة؛ ومنها عدم تنفيذ اتفاقية الشراكة دون تمييز بين أي من الدول الأعضاء. فتركيا ترفض فتح مجالها الجوي وموانئها أمام طائرات وسفن جمهورية قبرص، وتصر علي ربط ذلك بإلتزامات الاتحاد الأوروبي التي قطعها علي نفسه للقبارصة الأتراك، في أعقاب خطة عنان لتوحيد الجزيرة في عام 2004 التي باءت بالفشل. واليوم فان لائحة التجارة المباشرة، وهي احدي اللوائح الثلاث التي تهدف إلى رفع العزلة الاقتصادية المفروضة على القبارصة الأتراك، لا تزال غير مفعلة بسبب المعارضة القبرصية اليونانية.

إحباط تركيا

مع تنامي مشاعر الاستياء في أنقرة، تباطأت الإصلاحات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وأسرعت تركيا بانتقاء الإصلاحات المناسبة لها. وما يثير القلق، هو حدوث تراجع ملموس في بعض الملفات؛ مثل الحقوق والحريات الأساسية. فقد كانت حرية الإعلام مصدر قلق علي وجه الخصوص، حيث تم اعتقال ما يقرب من مائة صحفي منذ بداية العام الحالي.

من المعروف أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لا تلقي ترحيباعلى أرض الواقع، كما أن تنامي الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في أوروبا كان أحد العوائق أيضا، كذلك نلاحظ أن الدعم التركي تقلص بشكل ملحوظ ووصل إلي نسبة تقل عن 40 في المئة. وطبعا هذا نتيجة لفقدان الثقة في الاتحاد الأوروبي، فكثير من الناس يشككون في مصداقية الاتحاد الأوروبي كشريك نزيه، علاوة على ذلك فان

تنامي دور تركيا بشكل متزايد في المنطقة وفي أماكن أخرى، وانتعاش الاقتصاد التركي الصاعد، أكسب الأتراك شعورا جديدا بالثقة. وعلى النقيض نجد الاتحاد الأوروبي مثقلا بالديون ويعاني من الضيق. فلم يعد وجود للنفوذ المالي الذي كان يتعالى به الاتحاد على تركيا في الماضي. لقد كان هذا النهج المتغطرس في كثير من الأحيان موضع ترحيب في الاتحاد الأوروبي. لذلك، يشعر الأتراك الآن في أنقرة أنه ينبغي علي الاتحاد الأوروبي الإصغاء إليهم. وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا أن نتذكر أن علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي قائمة على الاعتماد المتبادل بما في ذلك العلاقات الاقتصادية. وبالرغم من ان تركيا تستكشف أسواق جديدة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال حتى الآن، الشريك التجاري الأكبر لتركيا؛ ولذلك اذا أصيب الاتحاد الاوروبي بالوهن فإن تركيا سوف تشعر أيضا ببعض الأعراض. فتقلص اقتصاد الاتحاد الأوروبي له تداعيات مباشرة على تركيا.

وفي الوقت الذي يتم فيه استجواب القيادة الغربية، تحرز تركيا نجاحات وتقوم بلعب أدوار اقليمية ودولية هامة، مقدمة نموذجا علماني وديمقراطي لبلد ذات أغلبية مسلمة. ومن المثير للاهتمام، أن تركيا لم تنخرط في منطقة الشرق في أي وقت من الأوقات منذ العهد العثماني، كما تفعل اليوم. وهذا يجعل من تركيا شريكا حيويا للاتحاد الأوروبي عند وضع استراتيجية لهذا الجزء من العالم. لذلك فإنه من المهم إجراء حوار بناء وحيوي خارج إطار عملية التفاوض. فقد وصفت الممثلة العليا للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى كاثرين اشتون تركيا بأنها «قناة» للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، وأن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يقوم بدور حيوي في المناقشات حول القضايا الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالربيع العربي، لذلك لا جدال أن الشعور بالضيق من تعثر محادثات انضمام تركيا قد يمتد إلى مناطق أخرى من التعاون بين الطرفين.

تحديات عام 2012

كان عام 2012 عاما صعبا، حيث أن جمهورية قبرص (التي لا تعترف بها تركيا)، تولت الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد كان تغيير القيادة في فرنسا وإطلاق «جدول أعمال إيجابي جديد» للمفوضية الأوروبية من التطورات الإيجابية. وقد ازداد حجم التوقعات منذ انتخاب فرانسوا هولاند رئيسا لفرنسا في شهر مايو، في أن تكون لباريس سياسة أكثر واقعية تجاه عضوية تركيا. فقد رفض دائما الرئيس السابق، نيكولا ساركوزي، فكرة عضوية تركيا بحجة أن تركيا ليست جزءا من أوروبا، وأنها لا تنسجم ثقافيا ويجب أن تقبل بدلا من ذلك شراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبي. ودائما قابلت القيادة التركية تلك الأفكار بالرفض. ونتيجة لتوجهات ساركوزي المعادية لتركيا، تدهورت

العلاقات بين البلدين، وكانت الأزمة عندما دعم ساركوزي تبني مجلسي النواب والشيوخ في البرلمان الفرنسي مشروع قانون يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمن في هذا العام.

وقد وضع انتخاب هولاند حدا للخطاب العدائي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية الفرنسية. وقد انتهج هولاند نهجا جديدا في السياسة الخارجية، يظهر أنه يدرك أهمية تركيا الاقتصادية والاستراتيجية. وقد انتقد هولاند ساركوزي في مناسبات عدة، على سبيل المثال في كتابه Le Reve Francais 2011، رأي أنه ينبغي مواصلة المفاوضات بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي حتى التوصل إلى نتيجة. ومما لاشك فيه أن فوز الإشتراكيين بزعامة هولاند وحصولهم على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وكذلك وجود رئيس الوزراء ووزير الخارجية الحاليين سيكون عاملا إيجابيا في إعادة العلاقات التركية الفرنسية إلى سابق عهدها. ومع ذلك، نجد أن هناك فصول لن يتم فتحها خلال الجزء الثاني من هذا العام، بسبب رفض تركيا التعامل مع الرئيس القبرصي. إلا أن هناك آمال أنه خلال الرئاسة الايرلندية للاتحاد الأوروبي (في الجزء الأول من عام 2013) ستسحب باريس الفيتو عن عدد من الفصول.

ومع ذلك، لا يزال هناك تساؤل حول ما إذا كان هولاند سيفي بوعده في الانتخابات، ويمضي في إقرار قانون يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمن، وذلك بعدما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون.

جدول أعمال إيجابي جديد

في نفس الوقت، تم إطلاق «جدول أعمال إيجابي جديد» في محاولة لإضفاء نكهة جديدة على العلاقات بين البلدين. وكانت هذه المبادرة من بنات أفكار المفوض الاوروبي المكلف بشؤون التوسع وسياسة الجوار ستيفان فول، وأطلق المبادرة في أنقرة في 17 مايو 2012 كلا من ستيفان فول واغمان باغيش وزير الدولة التركي وكبير المفاوضين الأتراك لمحادثات الانضمام. ويقدم جدول الأعمال ذلك آليات جديدة للتواصل، بما في ذلك مجموعات عمل محددة، تهدف إلى تسريع امتثال تركيا لشروط الاتحاد الأوروبي في الفصول الثمانية. فجدول الأعمال الإيجابي ليس من المفترض ان يحل محل عملية الانضمام ولكن هو مكمل لعلمية التفاوض.

في الأسابيع القليلة الماضية، على سبيل المثال، اتفقت تركيا والاتحاد الأوروبي على توطيد علاقاتهما في مجال الطاقة، بإعلان عدد من المجالات الرئيسة مصالح مشتركة للطرفين. ووعد الاتحاد الأوروبي أيضا باتخاذ خطوات لحل إشكالية الاتحاد الجمركي مع تركيا وتحديثه واستكماله، وكذلك وعد ببذل المزيد من الجهود لدعم تركيا في حربها ضد تنظيم الحزب العمال الكردستاني الإرهابي. ومن المنتظر أنه من خلال اتخاذ نهج تدريجي تجاه تعميق التكامل والتعاون في كل من هذه المجالات الرئيسة، فان ذلك من شأنه أن

يساعد على التكامل الفعلي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ويساعد علي ازدياد الدعم الشعبي في تركيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء.

تحرير تأشيرات الدخول

مما لا شك فيه أن أحد أهم عناصر جدول الأعمال الجديد الضروري لإعادة بناء الثقة والمصداقية، هو إتخاذ خطوات نحو إلغاء متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول للمواطنين الأتراك. فما زالت تركيا البلد الوحيد المرشح لعضوية الاتحاد والذي لا يتمتع بنظام التأشيرة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن تفاوض بلدان مثل أوكرانيا ومولدوفا، ومؤخرا روسيا، حول رفع متطلبات الحصول على تأشيرة جعل الأتراك يشعرون بالمرارة.

وقد عارضت، على وجه الخصوص، ألمانيا والنمسا وقبرص وهولندا إلغاء نظام التأشيرات مع تركيا. ومع ذلك، بعد حالة الجمود السياسية الطويلة، فيما يتعلق باتفاقية إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي عن طريق تركيا، حدثت انفراجة في 21 يونيو، عندما بدأت المفوضية الأوروبية بتفويض من المجلس الأوروبي في البدء بصياغة قانون لإلغاء نظام التأشيرات للمواطنين الأتراك. عندئذ وافقت أنقرة على البدء في اتفاقية إعادة قبول المهاجرين، التي يحتاج إليها الاتحاد الأوروبي؛ حيث أن اليونان تعاني من أزمة ميزانيتها، ويتدفق عليها المهاجرون الذين يعبرون حدودها مع تركيا. لذلك ليس من المحتمل أن يكون الوضع أفضل حالا في عام 2013، ومن المتوقع أن تظل الحدود بين اليونان وتركيا نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين مثلما حدث في عام 2011، ودخل ما بين 40 الف و57 الف مهاجر غير شرعي. لكن عندما يتم البدء في تنفيذ اتفاقية إعادة قبول المهاجرين، وعندما تلتزم جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها، ستنتهي هذه المشكلة.

ما زالت تركيا البلد الوحيد المرشح لعضوية الاتحاد الذي لا يتمتع بنظام التأشيرة الحرة مع الاتحاد الأوروبي

من الناحية النظرية، ستحتاج تركيا إلى تنفيذ الإصلاحات الواردة في خطة العمل، في الفترة بين 2014، 2015، وذلك من شأنه أن يؤدي إلي سريان نظام تحرير تأشيرة الدخول.

طالبت تركيا بالاعفاء من تأشيرات الدخول وإعادة قبول الإتفاقية. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يرغب في تنفيذ تحرير تأشيرات الدخول في أقرب وقت، وكان يأمل أن يتم توقيعها قبل نهاية الرئاسة الدنماركية، التي انتهت في 30 يونيو، إلا أن بعض الكلمات التي استخدمها الاتحاد كانت مدعاة للقلق. فعند قراءة النتائج الصادرة عنه، نجد أن هناك حديث عن وجهة نظر «طويلة الأمد وتدريجية» بخصوص تحرير التأشيرات، وهذا

يعني أن بعض الدول الأعضاء قد تحاول تأخير العملية. وهذا سيكون خطأ فادحا، وسيضر بمصداقية الاتحاد الأوروبي.

استئناف الإصلاحات

هناك أيضا حاجة لتكثيف وتعميق وتوسيع نطاق جدول أعمال الإصلاحات في تركيا بعد فترة من الركود، تحدثت فقط فيها أنقرة فقط عن الإصلاحات بدلا من تنفيذها علي ارض الواقع. الشئ المهم هو تنفيذ الإصلاحات. في معظم الأحوال تنتهج أنقرة النهج التالي، «سوف نفعل ما نريد عندما نريد «. ومع ذلك، قامت تركيا بسلسلة من الإصلاحات الجديدة؛ منها مجموعة الإصلاحات القضائية التي تتضمن إصلاحات ضرورية لحرية التعبير والإعلام، كما يتم اعداد قانون جديد لمكافحة الارهاب حاليا، وقانون الإجراءات الجنائية المعدل. كما أن جعل اللغة الكردية مادة اختيارية في المدارس التركية كجزء من سياسة إصلاح التعليم، تعد أيضا خطوة إيجابية، وشيء كان من المستحيل مجرد تخيله قبل بضع سنوات.

من المستحيل دراسة وتحليل تطور الأحزاب الإسلامية التي تعمل الآن في تركيا وتونس دون الأخذ بالاعتبار خلفياتها التاريخية والثقافية التي تؤثر في تشكيل نموذجها الأيديولوجي للمرجعية.

ومع ذلك، سلط تقرير مجلس الاتحاد الأوروبي الخاص بتركيا، الضوء على حاجة تركيا إلى المزيد من الإصلاح القضائي وتعزيز سيادة القانون. وقد جاء هذا عقب انتقاد الاتحاد الأوروبي لقرار المحكمة الأخير القاضي بسجن النائبة البرلمانية الكردية،ايسل توغلوق لمدة 14.5 عاما، بتهم نشر دعاية لمنظمة إرهابية والمشاركة في جرائم ترعاها منظمة إرهابية. في حقيقة الأمر، تحتاج تركيا إلى معالجة هذه المشكلة الخطيرة التي تتعامل معها المحاكم على أنها قضايا متعلقة بالإرهاب. يجب ان يتم التمييز بين التحريض على العنف والتعبير عن الأفكار الغير عنيفة. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن قرار البرلمان الأوروبي الأخير، لأول مرة يشكك في شرعية تحقيقات ايرجينيكون، فهناك قلق متزايد إزاء الادعاءات التي تقول أنه تم تلفيق أدلة ضد المتهمين. وقد دعا البرلمان الأوروبي المفوضية الأوروبية إلى متابعة النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص الحالات المرفقة في تقريرها لعام 2012.

أيضا كتابة دستور مدني جديد أمر ضروري لإحلال الديمقراطية في تركيا. وتعد العملية الدستورية التي بدأها البرلمان التركي بالتعاون مع الأحزاب السياسية الأربعة الرئيسة، بداية جيدة. فصياغة الدستور تتطلب نقاش بناء، والذي من شأنه أن يحافظ على روح التعاون التي نلمسها. فالإجماع الديمقراطي، والمشاركة والتوافق من الأمور الضرورية لصياغة دستور جديد يخدم جميع المواطنين الأتراك. فمن المهم أن تتم العملية بشفافية، وليس من وراء الأبواب المغلقة.

والواقع أن الدستور الجديد سيكون قادرا على دفع البلاد إلى الأمام وسيكون القاعدة نحو تحقيق المزيد من التقدم نحو احترام الحقوق والحريات الأساسية في تركيا، وإيجاد توازن بين حماية المجتمع ككل وحماية المواطن الفرد، فضلا عن احترام وتعزيز سيادة القانون، وذلك وفقا للمعايير الأوروبية.

المسألة القبرصية

بالرغم من وجود خطة جديدة وسياسة فرنسية أكثر واقعية، إلا أنه لا تزال هناك بعض العقبات. وبينما تعد الانتخابات الاتحادية في ألمانيا 2013 حدث هام، إلا ان قضية قبرص لا تزال العائق الأكبر، لأن الاتحاد الأوروبي وضع حل مشكلة قبرص، التي استمرت على مدار عقود شرطا مسبقا للعضوية. ومن المثير للدهشة ان الاتحاد لم يضع نفس هذا الشرط مسبقا لالتحاق جمهورية قبرص بالاتحاد الأوروبي في عام 2004.

لأكثر من أربعة عقود باءت كل الجهود لتوحيد قبرص بالفشل. وللأسف، فإن أحدث جولة من المحادثات التي بدأت في عام 2008، لتوحيد الجزيرة وصلت إلى طريق مسدود. وكان من المنتظر، أن يتم التوصل إلى حل في الوقت المناسب، وتتولى قبرص الموحدة رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولكن لم يحدث هذا. وفي الوقت الذي لم يتم فيه الإعلان عن تجميد المحادثات، تولت قبرص رئاسة الاتحاد الأوروبي، وتم تقرير موعد اجراء الانتخابات الرئاسية القبرصية (اليونانية) في ربيع عام 2013. هذه النتيجة جعلت القبارصة الأتراك وتركيا يشعرون بالإحباط، واعتقدوا أن القبارصة اليونانيين يراوغونهم، ولا يريدون إيجاد حل عاجل، نظرا لأنهم بالفعل أعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الهيئات الدولية المعترف بها ويتمتعون بمقاعد في جميع الهيئات الدولية في جميع أنحاء العالم؛ حيث أن حكومتهم هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الجزيرة.

ونتيجة لهذا الإحباط، فإن تركيا التي لديها 40 ألف من القوات في شمال قبرص ولها تأثير كبير على صنع القرار، حيث أنها تقدم مساعدات سنوية لقبرص الشمالية تبلغ أكثر من مليار دولار، قد تحدثت مؤخرا في عدد من التصريحات عن «الخطة ب» التي تتضمن الضغط على الدول الإسلامية الأخرى للإعتراف ب «جمهورية شمال قبرص التركية».

وأعلنت تركيا أيضا انها لن تتعامل مع القبارصة اليونانيين خلال فترة رئاستهم، وصرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مؤخرا قائلا: « إن موقفنا واضح تجاه رئاسة القبارصة اليونانيين ... العلاقات والاتصالات مع الاتحاد الأوروبي ستستمر، ولكن لن يكون هناك اي اتصال بين أي من وزارات ومؤسسات الجمهورية التركية ورئاسة الاتحاد الأوروبي في أي من الأنشطة المتعلقة بالرئاسة القبرصية اليونانية. »

وقد أصيب الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل

بسبب نهج تركيا، واعلن أنه يأسف لقرار تركيا بتجميد العلاقات مع الرئاسة وطالب تركيا باحترام نظام رئاسة المجلس، والتي تعد سمة أساسية من سمات الاتحاد الأوروبي المنصوص عليها في معاهدة لشبونة.

الجهود المتواصلة «لإعادة تعزيز العلاقات مع تركيا» تعد دليلا على أن الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية تركيا.

وقد تفاقمت الأوضاع بإعلان جمهورية قبرص اليونانية التنقيب عن الهيدروكربون في شرق البحر المتوسط. واحتجت تركيا بأن بعض المناطق المدرجة في أماكن التنقيب تمتد إلي مناطق في الجرف القاري لتركيا، ورأت أن الإيرادات التي تنتج عن أعمال التنقيب يجب تقاسمها مع القبارصة الأتراك، وهو الأمر الذي تم نفيه من قبل القبارصة اليونانيين. وبينما لا يتوقع أن يتحول النزاع إلى صراع عسكري، إلا أن الخطاب السلبي ودبلوماسية القوة التي تنتهجها تركيا، تزيد من حدة التوترات. لذلك أعرب الاتحاد الأوروبي مرة أخرى عن قلقه إزاء نهج تركيا، مؤكدا على الحقوق السيادية للدول الأعضاء، التي تتضمن استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية.

ماذا بعد؟

بداية، لابد أن نتذكر دائما أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت أمرا هاما بالنسبة لتركيا. فقد كانت أداة حاسمة في التحول الديمقراطي وتحديث الدولة. وكانت أداة فاعلة لا يمكن إنكار دورها في تعزيز القيم والحريات في التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتركيا في السنوات الأخيرة. وأشك في أن تركيا كان بمقدورها تحقيق مستوى النجاح في الاقتصاد والسياسة الخارجية الذي وصلت إليه اليوم دون أدوات الاتحاد الأوروبي. هذا هو الحال بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالصحوة العربية والطريقة التي ينظر بها شعوب المنطقة إلى تركيا. فمنذ عشرة سنوات، كانت تركيا دولة فاشلة، دولة تتلقي المساعدات، وعلى حافة الانهيار الاقتصادي، ولم تكن بالتأكيد نموذج ديمقراطي أو موضع إلهام.

أما اليوم، فبالرغم من أن ديموقراطية تركيا هشة وضعيفة، ولا تزال بحاجة إلى دعم ورعاية، إلا أن النموذج التركي ليس أمرا واقعا، بل ما زال في طور الاكتمال إلى حد كبير. لذلك، فإن تأثير الاتحاد الأوروبي على تركيا قد ضعف، ولكن الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دعم المجتمع المدني والعلاقات التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة في تركيا أمر حيوي لتركيا.

تعد الجهود المتواصلة «لإعادة تعزيز العلاقات مع تركيا» دليلا على أن الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية تركيا. وتهدف المبادرات في المقام الأول إلى تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بدلا من اتخاذ خطوات تجاه

احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي. فما زالت عضوية تركيا بعيدة المنال إلى حد بعيد. على سبيل المثال، حتى مع وجود تغيير في سياسة فرنسا، فإن العضوية لا تزال بحاجة إلى استفتاء عام. وبينما

كان رد فعل تركيا إيجابي تجاه هذه المبادرات الجديدة، لكن هذا لا يعني أو يضمن أن القيادة التركية لن تغير نهجها المتغطرس إلى حد ما تجاه الاتحاد الأوروبي. اليوم تري تركيا أنها شريكا لا يمكن الإستغناء عنه، وأنها لم تعد بحاجة إلي تلقي إملاءات من اتحاد لا تستطيع الإلتحاق به.

وبينما يبدو أن عددا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ربما سيكون سعيدا إذا ما قررت تركيا التخلي عن محادثات عضويتها، إلا أن هذا الأمر مستبعد في الوقت الحاضر. ومن بين الأمور الأخرى، نجد أن تخلي حزب العدالة والتنمية الحاكم عن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي قد يثير الشبهات حول المسار الذي تسير فيه البلاد. فمفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تعد بمثابة غطاء للبدء في إصلاحات في بعض المناطق التي تعود بالفائدة على الحزب الحاكم. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاحات الاتحاد الأوروبي تساعد تركيا على الاستمرار في جذب االاستثمارات الأجنبية. لذلك على الرغم من أن عضوية الاتحاد لم تعد أولوية في السياسة الخارجية التركية التي أجبرتنا القيادة على تصديقها، إلا أنه من مصلحة تركيا الحفاظ علي موطئ قدم في الاتحاد الأوروبي.